

Distr.
GENERAL

S/1994/1039
9 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى بروندي في يومي
١٣ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤

كتاب الاحالة

رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى بروندي

نتشرف بأن نحيل طي هذا تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس الأمن الموفدة إلى بروندي،
والتي أنجزت في يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤. وهذا التقرير مقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالمقرر
الذي اتخذته في أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

(توقيع) كاريل كوفندا (الجمهورية التشيكية)

(توقيع) ابراهيم أ. غمباري (نيجيريا)
(الرئيس)

(توقيع) فاسيلي سيدوروف (الاتحاد الروسي)

(توقيع) كارل ف. إندر فورث (الولايات المتحدة الأمريكية)

أولا - مقدمة

١ - في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٤، قرر مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية أن يقوم أعضاء بعثته الموفدة إلى موزامبيق بالسفر إلى بوروندي في بعثة لتقصي الحقائق لمدة يومين. وقد وصلت البعثة إلى بوجمبورا، بوروندي، صباح يوم ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٢ - وكانت البعثة برئاسة السيد ابراهيم غمباري، الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة. وضمت السادة كارل كوفندا (الجمهورية التشيكية)، وفاسيلي سيدوروف (الاتحاد الروسي)، وكارل ف. إندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية).

٣ - وعقدت البعثة عدة اجتماعات مفيدة مع معظم الزعماء الهامين في البلد، ومع رؤساء الأحزاب السياسية وأعضاء السلك الدبلوماسي. كما أجرت لقاءات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومع سواهم من كبار الشخصيات (انظر المرفق الأول). وحرص أعضاء البعثة على الاتصال الوثيق بالسيد أحمدو أولد - عبد الله الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي، والتشاور معه عن قرب.

٤ - ويود أعضاء البعثة أن يعربوا عن تقديرهم وعرفانهم للممثل الخاص للأمين العام وموظفيه لما أسدوه من مساعدة قيمة أثناء زيارتهم لبوجمبورا؛ وكذلك تقديرهم وعرفانهم للسيد ألدو أجيللو، الممثل الخاص للأمين العام في موزامبيق لتزويدهم بطائرة للسفر ذهابا وإيابا إلى بوروندي.

ثانيا - خلفية الأزمة

٥ - منذ حصول بوروندي على الاستقلال في ١ تموز/يوليه ١٩٦٢ شهدت سلسلة من الانتفاضات السياسية والإثنية أسفرت عن مئات الآلاف من القتلى وأعداد كبيرة للفاقة من اللاجئين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، خلع الملك نثار الخامس عن عرشه، فانتهت بذلك الملكية ومعها النظام الذي استنه الملك بتداول رئاسة الوزارة بين الهوتو والتوتوسي. وتولى الكولونيل مايل ميكومبرو مقاليد السلطة، وقام بتكريس سيطرة التوتوسي على الحكومة والجيش. وفي سنة ١٩٧٢ وقعت مجازر قتل فيها قرابة ١٠٠ ٠٠٠ مواطن أغلبهم من الهوتو. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، أطاح الجنرال جان بابتيست باغازا بالكولونيل مايكومبرو، وقام في سنة ١٩٧٧ بتطبيق إصلاحات زراعية أضعفت بشدة النظام الإقطاعي التقليدي الذي كان خاضعا لهيمنة التوتوسي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٧، أطيح ببغازا في إنقلاب عسكري أبيض قاده الميجور بيير بويويا. وبعد ذلك بعام واحد، تمرد الهوتو في المنطقة الشمالية للبلد مما أسفر عن وقوع ضحايا شاربف عددهم، عندما تمكن الجيش من استعادة الهدوء، ٢٠ ٠٠٠ شخص.

٦ - وفي بداية التسعينات، بدأت عملية لاضفاء الديمقراطية في بوروندي. فأجريت في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أول انتخابات على أساس التعدد الحزبي. وحاز السيد ملشيور ندادي، من قبيلة

الهوتو، ورئيس الجبهة الديمقراطية البوروندية، على ٦٥ في المائة من الأصوات وأصبح أول رئيس منتخب ديمقراطيا في البلاد. غير أن الرئيس ندادي لقي حتفه، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في انقلاب عسكري فاشل قامت به قوات منشقة تابعة للجيش الخاضع لهيمنة التوتسي. وقتلت في الانقلاب شخصيات عامة أخرى. ويقدر أن عدد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم في أثناء محاولة الانقلاب وتوابعه بحوالي ٥٠ ٠٠٠ شخص من الهوتو والتوتسي على السواء.

٧ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، اختار البرلمان البوروندي الرئيس سيبرين ناتارياميرا، خلفا للرئيس الراحل. إلا أنه قتل أيضا في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ومعه الرئيس الرواندي جوفينال هابياريمانا عندما تحطمت الطائرة التي كانا يستقلانها إثر تعرضها لقذيفة صاروخية بالقرب من مطار كيغالي. وكان كلاهما عائدا من مؤتمر اقليمي للسلم عقد في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي أعقاب هذه الحوادث المأساوية، أعلنت المحكمة الدستورية في بوروندي أن انتخاب ناتارياميرا كان غير دستوري لأنه لم يتم عن طريق التصويت الشعبي. ووفقا لدستور البلاد، أصبح رئيس البرلمان البوروندي السيد سلفستر نتينبتوغانيا رئيسا مؤقتا للبلاد.

٨ - وكانت المشكلة الدستورية التي تواجه القيادة البوروندية هي حماية نتائج انتخابات حزيران/يونيه ١٩٩٣ دون الاضطرار إلى تنظيم انتخابات شعبية جديدة لن تكون فقط باهظة التكلفة، بل أيضا سيئة التوقيت لأنها تتم في ظل حالة الغليان التي أعقبت محاولة الانقلاب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤ بدأت مفاوضات تهدف إلى حل مشكلة خلافة الرئيس وإدخال إصلاحات مؤسسية. وفي ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤، وقبل يوم واحد من انتهاء الموعد الرسمي المضروب للتوصل إلى اتفاق بشأن خلافة الرئيس، ومع انعدام الأمل في التوصل إلى هذا الاتفاق، جددت المحكمة الدستورية الفترة الرئاسية المؤقتة لثلاثة أشهر جديدة.

٩ - لقد تميز التاريخ الطويل لحالة الغليان السياسي في بوروندي بصراع إثني واسع النطاق بين الأغلبية وهي من الهوتو، وتشكل ٨٥ في المائة من السكان، والأقلية من التوتسي التي تهيمن تقليديا على معظم المناصب الرئيسية في إدارة الدولة، والجيش، والتعليم وقطاع الأعمال. وحتى يومنا هذا، يقدر أن ٩٠ إلى ٩٥ في المائة من قوات الأمن ينتمون إلى التوتسي. وكان السيد ندادي هو أول رئيس في تاريخ بوروندي ينتمي إلى الهوتو.

ثالثا - الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن

١٠ - في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعرب مجلس الأمن عن أسفه العميق وإدانته القوية لأعمال العنف وإزهاق الأرواح التي تسبب فيها القائمون بالانقلاب العسكري، وطالبهم بالكف فورا عن اتخاذ أي إجراء من شأنه زيادة توتر الحالة وإغراق البلد في المزيد من العنف وإراقة الدماء، مما يمكن أن تكون له عواقب خطيرة على السلم والاستقرار في المنطقة. وطالب مجلس الأمن القائمين بالانقلاب العسكري بعدة

أمر، منها، وقف جميع أعمال العنف والكشف عن مكان ومصير المسؤولين في الحكومة والافراج عن جميع السجناء من أجل استعادة الديمقراطية والحكم الدستوري في بوروندي على الفور. ورأى المجلس أنه ينبغي محاكمة المسؤولين عن مصرع رئيس بوروندي وأعضاء حكومته، وعن أعمال العنف الأخرى (S/26631).

١١ - وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يرصد الحالة في بوروندي وأن يتابعها عن كثب، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية. كما أعرب عن تقديره للأمين العام لإيفاد ممثله الخاص، السيد جيمس جوناه إلى بوروندي، حيث زارها في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وتلقى المجلس افادة عن نتيجة مهمة الممثل الخاص في بوروندي في مشاورات غير رسمية، وفي رسالة وجهها الأمين العام إلى المجلس في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26745).

١٢ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، كرر مجلس الأمن إدانته للوقف الفجائي والعنيف الذي أصاب العملية الديمقراطية في بوروندي، وطالب بالكف الفوري عن أعمال العنف. ورحب بقيام الأمين العام بتعيين ممثل خاص له في بوروندي، وأذن بإيفاد فريق صغير تابع للأمم المتحدة إلى بوروندي من أجل تقصي الحقائق وتقديم المشورة لتيسير الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي ومنظمة الوحدة الأفريقية من أجل استعادة المؤسسات الديمقراطية وإعادة بناء الثقة وتثبيت الأوضاع هناك (S/26757).

١٣ - وفي أعقاب الاستقرار النسبي الذي أُلِمَّ بالحالة السياسية في بوروندي، بما في ذلك استئناف أعمال الهيئة التشريعية وتعيين الرئيس نتارياميرا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، شرع الأمين العام في تشكيل بعثة لتقصي الحقائق، كان منتظرا منها أيضا التحقيق في محاولة الانقلاب العسكري التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والمذابح التي أعقبتها. وضمت البعثة الأولية لتقصي الحقائق السيدين سيمون أكيه (كوت ديفوار) ومارتن هوسليد (النرويج)، وأنجزت في الفترة من ٢٢ آذار/مارس إلى ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٤، أحيل تقرير البعثة إلى الأمين العام غير أنه لم يذع حتى الآن ولم يعرض على مجلس الأمن.

١٤ - وكان للحوادث المأسوية الحاصلة في بوروندي آثار سلبية على جيرانها. وبعد أن عرضت على مجلس الأمن عدة تقارير تفيده عن التدهور السريع الذي أصاب الحالة في بوروندي، أعلن المجلس في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ تأييده للحوار السياسي الجاري في بوروندي من أجل التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن خلافة الرئيس، ودعا جميع الأطراف إلى التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية تقوم على أساس المبادئ الديمقراطية، وأدان العناصر المتطرفة التي لا تزال ترفض المفاوضات الجارية وتسعى إلى عرقلة التقدم نحو تحقيق تسوية سليمة. وطالب بأن تعمل جميع الأطراف فورا إلى وقف أي إثارة للعنف أو الكراهية الإثنية (S/PRST/1994/38).

رابعاً - ملاحظات البعثة

١٥ - حرصت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس الأمن الموفدة إلى بوروندي على تركيز انتباهها على ثلاث مسائل رئيسية هي الحالة السياسية والحالة الأمنية والحالة الانسانية.

ألف - الحالة السياسية

١٦ - هناك حاجة ماسة لتسوية مسألة تسمية رئيس بشكل قطعي. ففي ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، تم التوصل الى اتفاق بين الأحزاب السياسية المساندة للرئيس المؤقت (الغالبية) والأحزاب السياسية المتحدة في معارضة الغالبية والتي تتألف بشكل رئيسي من التوتسي (المعارضة)، ستكتمل بموجبه المفاوضات بشأن الخلافة الرئاسية بحلول ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ أو بعد ذلك بوقت قصير. وسيكون اختيار رئيس عاملاً ضرورياً لإشاعة الاستقرار في بوروندي. غير أنه في حين أن الغالبية تفضل اختيار تنفيذي يتمتع بسلطات قوية، فإن المعارضة تسعى الى قصر ذلك الامتياز على رأس الدولة. ولا تزال إحدى نقاط الخلاف الرئيسية تتمثل في الإجراء المتعلق بالتوصل الى قرارات على مستوى الدولة حيث أن المعارضة تصر على إعطائها حق النقض الفعلي بشأن جميع القرارات الرئيسية.

١٧ - وفي الوقت الراهن، تلعب العناصر المتطرفة داخل الغالبية والمعارضة دوراً مزعزعا للاستقرار وسلبيا. ونتيجة لنفوذها وعملها، نشبت اضطرابات مدنية خطيرة أدت الى موت أشخاص وتدمير ممتلكات. ولم تسلم مختلف الحملات التي قام بها المتطرفون، والتي تعرف أحدثها بحملة "مدينة الأموات"، في تردي الحالة في بوروندي فحسب، بل أيضا في زيادة تأخير المفاوضات.

١٨ - وتشير الأعمال التخريبية التي يقوم بها المتطرفون قلقا متعظما لدى المعتدلين داخل الغالبية والمعارضة الذين يؤيدون عزلهم. ورغم أن الغالبية ترى أن العناصر المتطرفة تشكل الجزء الأكبر من المعارضة، ضمن المدعى أن هؤلاء سيحتلون المناصب القيادية فيها. ومن ناحية أخرى، تتهم المعارضة شخصيات بارزة في الغالبية بأنها غير قادرة على حل مشاكل البلد وتستعد لشن حرب على الأقلية التوتسية.

١٩ - كذلك فإن انعدام التقليد الديمقراطي في بوروندي وعدم الرغبة في إيجاد حلول توفيقية قد جعلاً مهمة الذين يسعون بنشاط الى إبرام مفاوضات ناجحة أكثر صعوبة. وهناك حاجة ماسة الى تعزيز المؤسسات الديمقراطية في البلد لتمكين بوروندي معافاة ومستقرة من درء أي أزمة سياسية مقبلة.

٢٠ - وقد انهارت الإدارة الحكومية في بوروندي عمليا بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وعلى الرغم من التوصل الى نوع من الاتفاق بشأن تقاسم السلطة في بداية تموز/يوليه ١٩٩٤ في المفاوضات بشأن الإدارة الإقليمية لبوروندي، فإن هذا الترتيب غير موجود بصفة أساسية خارج

بوجمبورا، في المناطق الريفية، إذ أن السلطة مقسمة على أسس إثنية، وفي الوقت الراهن، من المفترض أن تقوم المعارضة بإدارة بوجمبورا وست محافظات أخرى، في حين تسيطر الغالبية اداريا على تسع محافظات. ولا تزال عمليات القتل المتكررة أو العنف الموجه ضد المديرين وهياكلهم تشكل عقبة رئيسية أمام المصالحة وعملية التحول الديمقراطي.

٢١ - ويؤكد قادة بوروندي العسكريون أن الجيش أكثر المؤسسات استقرارا ويتمتع "بحياد إيجابي" في الوضع السياسي الحالي للبلد. وأشاروا الى أنهم على استعداد لإسداء النصح الى السياسيين عند الضرورة. ويدرك العسكريون أنه توجد ضمن ضباط الصف والجنود عناصر تؤيد الآراء السياسية المتطرفة. وهناك ٧٠ في المائة تقريبا من الأفراد العسكريين ممن لهم أقارب قتلوا خلال فترة الصراع الإثني.

٢٢ - وفي حين أعرب العسكريون والمعارضون عن رأي مفاده أن الجيش قادر على كفالة الأمن في البلد، فقد ذكرت الغالبية أن الجيش يرتبط ارتباطا لا فكاك منه بالأقلية الإثنية التوتسية. ولذلك فإنه يؤيد بصفة أساسية إصلاح القوات المسلحة وإعادة تنظيمها ليكتسب طابعا وطنيا حقيقيا. وعلى حد قول مسؤولين حكوميين ودبلوماسيين أجانب، فإن إصلاح القوات المسلحة مسألة حساسة الى أبعد الحدود. وأي محاولة لتشجيع الإصلاح السريع والجذري داخل القوات المسلحة قد تترتب عليها آثار مزعزة للاستقرار وعواقب وخيمة.

٢٣ - وترى الغالبية والمعارضة أن وجود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في البلد إيجابي؛ غير أنه لا تزال هناك رؤى مختلفة لنطاق عملياتهما. ففي حين أن بعض أعضاء الحكومة الحالية أشاروا الى ضرورة تعزيز وجود منظمة الوحدة الافريقية بصورة عاجلة في بوروندي بمراقبين عسكريين إضافيين لمراقبة القوات المسلحة، فقد أكد القادة العسكريون، بمن فيهم وزير الدفاع الوطني في بوروندي، أن الحجم الحالي لبعثة منظمة الوحدة الافريقية في البلد كافيا.

٢٤ - وفي وقت زيارة البعثة، أشارت تقارير غير دقيقة لوكالات الأنباء الى إمكانية تحقيق وجود عسكري للأمم المتحدة في بوروندي. وأثارت هذه التقارير ردود فعل متباينة من الغالبية والمعارضة. فقد أعرب ممثلو المعارضة عن اعتراضهم الشديد على ذلك وذكروا أن أي وزع لقوات أجنبية في بوروندي سيعتبر اعتداء من جانب العسكريين بالبلد ويواجه بالرد المناسب. ولذلك فإن أي وجود دولي في بوروندي ينبغي أن يقتصر على القيام بدور إنساني. كما أن ممثلي الغالبية، إدراكا منهم لرد الفعل المحتمل للمعارضة، أبدوا حذرهم إزاء الوجود العسكري مع ترحيبهم بمشاركة أكبر للمجتمع الدولي في بوروندي. وأيد بعض قادتهم بصورة واضحة مشاركة الأفراد العسكريين في الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية لبوروندي.

باء - الأحوال الأمنية

٢٥ - تتسم الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد بانعدام الأمن وانحيار عام للقانون والنظام. وتشيع في بوجمبورا إشاعات بشكل منتظم عن وقوع انقلابات عسكرية وشيكة. ولذلك، ظلت عاصمة بوروندي متوترة وفضل كثير من المقيمين الأجانب مغادرة البلد. كما يستدعى العسكريون بشكل متكرر لحل المشاكل الأمنية. ويمضي الرئيس المؤقت وقتا طويلا وطاقة جبارة للمناداة بالتزام الهدوء، وتشجيع المشردين على العودة الى ديارهم. وقد كانت للإذاعات التي تبث عبر الحدود من رواندا لإثارة الكراهية الإثنية عواقب وخيمة على الحالة الأمنية في بوروندي. وبالإضافة الى ذلك، لا تزال الجرائم ذات الدوافع الإثنية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون تفلت من العقاب. وازدادت الأنشطة الإجرامية كما يوجد عدد من مجموعات الجريمة المنظمة التي تعمل في البلد.

٢٦ - وفي هذا السياق، تم التشديد على أن الإفلات من العدالة من أخطر المشاكل التي تواجهها بوروندي. وقد توقف النظام القضائي عمليا في معظم أنحاء البلد. ويشكل عدم وجود نظام قانوني سار عقبة خطيرة في سبيل إحراز تقدم في المفاوضات السياسية وتحقيق حدة التوترات السياسية والإثنية. كما أن تأخر الجهود المبذولة لمحاكمة مرتكبي العنف خلال الانقلاب العسكري الذي نفذ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والآثار المترتبة عليه وحالة الإفلات العملي للأعمال الإجرامية من العقاب تقلل من شأن القيود المفروضة على السلوك الإجرامي، بما في ذلك سلوك المتطرفين السياسيين، وتؤثر في كلا المجتمعين الإثنيين. وينبغي أن يقابل الشعور العام بأن القوة حق وبأن السلطة تفرض من فوهة البندقية بتدابير ترمي الى تعزيز القانون والنظام وإحياء المؤسسات القضائية المناسبة في البلد. وقد طلب الى المجتمع الدولي أن يساعد في إصلاح النظام القضائي المنهار في بوروندي.

٢٧ - ومن دواعي القلق الشديد تدفق اللاجئين عبر الحدود. ووجود عدد ضخم من المشردين داخليا. ويشمل ذلك آلاف اللاجئين من بوروندي الذين فروا الى رواندا في أعقاب أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وعادوا الآن الى بوروندي بسبب الأزمة في رواندا. ويشمل أيضا الروانديين الذين فروا تجنباً للمذابح أو لتقدم قوات الجبهة الوطنية الرواندية، والذين يفرون الآن من المنطقة المشمولة بالحماية الانسانية الى شمالي بوروندي بعد سحب عملية "Operation Turquoise". ويشمل كذلك اللاجئين منذ فترة طويلة العائدين الى رواندا من بوروندي. وهذه الحركات السكانية الجماعية تترك بوضوح آثارا سلبية على الحالة الأمنية السائدة في بوروندي.

٢٨ - وقد أبلغ عن حدوث اشتباكات بين الفينة والفينة بين اللاجئين والمشردين والمقيمين، ولا سيما في المحافظات الشمالية من بوروندي، كما أن وجود عناصر مسلحة من ميليشيا انتيراهااموي والجنود السابقين لقوات الحكومة الرواندية بين اللاجئين وعلى طول حدود بوروندي وكذلك في المعسكرات المقامة على أراضي زائير، قد أدى الى تفاقم الحالة الأمنية. ويصر القادة العسكريون في بوروندي على أن تقوم حكومة زائير بنزع سلاح قوات الحكومة الرواندية السابقة من أراضيها ونقلها بعيدا عن الحدود مع بوروندي.

٢٩ - ويؤثر في الحالة الأمنية أيضا وجود جماعات حركية مسلحة بعضها ذو نزعة سياسية شديدة، وبعضها ثائر على السلطة أو مستقل أو مجرد مجرم، وبعضها معارض للجيش الوطني الذي يعتبر جيشا توتسي الهوية. ولئن اعتبرت الأقلية التوتسية جماعات الهوتو المسلحة مصدر خطر يهدد بقاءها ذاتها في حين أن متطرفي الهوتو قد رأوا في هذه الجماعات وسيلة لحماية أنفسهم من الجيش. وعلى الرغم من أن الحكومة اتخذت بعض المبادرات الناجحة لنزع سلاح هذه الجماعات فلم يتسن القضاء على الارتياح وسوء الظن. يضاف الى ذلك أن المعارضة لا تزال تزعم أن الائتلاف الرئاسي يورد الأسلحة للوحدات شبه العسكرية العاملة داخل البلد والمؤيدة للأغلبية، في حين أن الأغلبية لديها شكوك بأن المعارضة تحصل على الأسلحة من الجبهة الوطنية الرواندية في رواندا.

٣٠ - ولأول مرة منذ سنوات عديدة أصبح الأجانب هدفا للهجوم. ففي ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، قتل في الجزء الشمالي من البلد أحد العاملين الميدانيين التابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأصبح المجتمع الدبلوماسي وممتلكاته في بوجمبورا هدفا للهجمات من قبل المتطرفين واتباعهم. وأعرب ممثلو منظمات الإغاثة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية عن قلقهم إزاء أمن أفرادهم، ولاسيما القلق إزاء احتمال شن هجمات جديدة ضد أفراد الأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد المغتربين، عقب مقتل العامل الميداني التابع للمفوضية.

جيم - الأزمة الإنسانية

٣١ - إن حجم الأزمة الإنسانية التي تواجهها بوروندي مروع. فهناك، وفقا للممثل الخاص للأمين العام، ٥٥٠ ٠٠٠ شخص تقريبا بحاجة الى المساعدة الإنسانية، بالإضافة نحو ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ هوتوي من رواندا فضلا عن ٢٧٠ ٠٠٠ لاجئ على الجانب الزائيري من الحدود ونحو ٢٧٠ ٠٠٠ شخص آخر من أصل بوروندي في جنوب رواندا، أي ما يزيد مجموعه على ١,٣ مليون شخص بحاجة الى المساعدة في بوروندي وجوارها.

٣٢ - ورحب ممثلو الأغلبية والمعارضة بالتوسع في دور الأمم المتحدة في تهدئة الأزمة الإنسانية في بوروندي. ولوحظ في هذا السياق أن الممثل الخاص للأمين العام يؤيد إنشاء قدرة تشغيلية للنقل الجوي في بوجمبورا من أجل جهود الإغاثة الإنسانية. ومن شأن هذه القاعدة التشغيلية أن تساعد الى حد بعيد الجهود المبذولة لمنع تكرار الحوادث المفجعة التي أحاقت برواندا. ومن شأنها أيضا أن تكون شاهدا على استعداد المجتمع الدولي للعمل على نحو ينم عن الاحساس بالمسؤولية في حالات الطوارئ الانسانية. وسوف تقام هذه القاعدة في مطار بوجمبورا وتعمل كمركز لتوصيل الإغاثة الإنسانية وتوزيعها على بوروندي وشرق زائير وجنوب رواندا.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٣ - تتطلب الحالة في بوروندي اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة لمتابعة التطورات في بوروندي عن كثب والتوصية بتدابير تساعد على الوفاق واستقرار الحالة في هذا البلد. وتدرك القوتان السياسيتان الرئيسيتان في بوروندي أن الاهتمام الدولي، المتجلى في بعثة للمجلس، كان له أثر إيجابي على التطورات السياسية في بوروندي ولعله لا يزال عاملا رادعا للمتطرفين على جميع جوانب المسرح السياسي بمختلف اتجاهاته.

٣٤ - ولما كانت ضرورة مواصلة وزيادة الجهود الإنسانية الدولية المبذولة في بوروندي وتقوية الوفاق الوطني هناك، ما زالت في طليعة جدول أعمال المجتمع الدولي، فإنه يوصي بما يلي:

(أ) أن يواصل المجتمع الدولي تشجيعه على إنشاء مؤسسات ديمقراطية مستقرة في بوروندي، بما في ذلك تسمية رئيس نهائي؛

(ب) إنشاء قدرة تشغيلية للنقل الجوي في مطار بوجمبورا لتوزيع مساعدات الإغاثة الإنسانية على بوروندي وشرق زائير وجنوب رواندا؛

(ج) التحضير لمؤتمر دولي يتناول هذه الأزمة ومشاكل المنطقة دون الإقليمية وعقد ذلك المؤتمر؛

(د) توفير مساعدة فورية لاصلاح نظام بوروندي القضائي الآخذ في الانهيار؛

(هـ) قيام المسؤولين والممثلين الدوليين بزيارات دورية لبوروندي، على أساس رفيع المستوى يحظى بدعاية كبيرة؛

(و) بذل جهود لحمل السلطات الزائيرية على نزع سلاح عناصر الميليشيا وجنود قوات الحكومة الرواندية السابقة في أراضيها ونقلهم بعيدا عن الحدود المشتركة مع بوروندي؛

(ز) وزع مراقبين لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد بشرط أن يكون هناك تحسن في الحالة الأمنية في بوروندي؛

(ح) محاكمة مرتكبي محاولة الانقلاب التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ والمذابح اللاحقة والتحقيق في حوادث انتهاك حقوق الإنسان في بوروندي عند الاقتضاء (ويمكن أن تتولى هذه المهمة محكمة دولية تنشأ لهذا الغرض)؛

(ط) تعزيز مكتب الممثل الخاص للأمين العام لبوروندي.

المرفق الأول

برنامج بعثة تقصي الحقائق الموفدة
من مجلس الأمن الى بوروبندي

السبت، ١٣ آب/اغسطس ١٩٩٤

الساعة ١١/٠٠ إحاطة بمعلومات مقدمة من السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام

الساعة ١١/٣٠ اجتماع مع السيد جان - ماري نغينداهايو وزير العلاقات الخارجية والتعاون الخارجي

الساعة ١٣/٠٠ غداء عمل

الساعة ١٥/٠٠ اجتماع مع العقيد غوديون فييروكو وزير الدفاع الوطني

الساعة ١٦/٠٠ اجتماع مع السيد اناطول كانينكيكو، رئيس الوزراء

الساعة ١٧/٠٠ اجتماع مع العقيد جان بيكوماغو، رئيس أركان الجيش

الساعة ١٨/٠٠ اجتماع مع السيد سيلفستر نتيبانتونغانيا، الرئيس المؤقت

الساعة ١٩/٣٠ حفل كوكتيل يقيمه الممثل الخاص للأمين العام

الأحد ١٤ آب/اغسطس ١٩٩٤

الساعة ٠٩/٠٠ اجتماع مع ممثلي الأغلبية

الساعة ١١/٠٠ اجتماع مع ممثلي المعارضة

الساعة ١٣/٠٠ غداء عمل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية

الساعة ١٥/٠٠ اجتماع مع أعضاء محفل المفاوضات

الساعة ١٦/٠٠ اجتماع مع أعضاء السلك الدبلوماسي

الساعة ١٧/٠٠ مؤتمر صحفي

المرفق الثاني

قائمة الاتصالات الرسمية

- ١ - حكومة بروندي
 السيد سيلفيستر نتيباننتونغانيا، الرئيس المؤقت
 السيد أناتول كانينكيكو، رئيس الوزراء
 السيد جان - ماري نغينداهايو، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الخارجي
 العقيد غوديو فيريروكو، وزير الدفاع الوطني
 العقيد جان بيكومو، رئيس الأركان (الجيش)
- ٢ - الأحزاب والمنظمات السياسية
 السيد شادراك نيونكورو، رئيس حزب الشعب
 السيد أرنسست كمبوسيمي، رئيس تجمع الشعب البروندي
 السيد جان - ماري نغينداهايو، رئيس جبهة العمل من أجل الديمقراطية في بروندي
 السيد تشارلز موكاسي، رئيس الاتحاد من أجل التقدم الوطني
 السيد سيريل سيجيجي، رئيس التجمع من أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية
 السيد فيتال كانجولي، الأمين العام لحزب الإصلاح الوطني
 السيد تيرينس نسانزي، رئيس التحالف البروندي الافريقي من أجل الخلاص
 السيد فانسن نديكوماسابو، رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي
 السيد أنطوان نجمباري، رئيس محفل المفاوضات
 الأسقف سيمون ناموانا، الرئيس المشارك لمكتب محفل المفاوضات
 السيد فنسن كويوما، الرئيس المشارك لمكتب محفل المفاوضات
- ٣ - الهيئات الدبلوماسية
 اجتمعت البعثة التابعة لمجلس الأمن مع سفراء الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:

المانيا
 بلجيكا
 رواندا
 زائير
 الصين
 فرنسا
 مصر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
الولايات المتحدة الأمريكية

واجتمعت البعثة أيضا مع ممثلي الكرسي الرسولي والاتحاد الأوروبي.

٤ - المنظمات غير الحكومية

السيد ستيفن شيلويتش، العمل لتقديم المعونة
السيدة دومينيك رافراي، منظمة العمل العالمي لمكافحة الجوع
السيدة غرازييلا غودينه، منظمة للطيران بلا حدود - فرنسا
السيد لوك بويدنس، الصليب الأحمر البلجيكي
السيد ستيف لوغرينغ، خدمات الإغاثة الكاثوليكية
السيد تشارلز بيرنيمولن، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
السيد جاك غودون، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
السيدة سوين لامبل، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
السيد باتريك جيرو، المنظمة الدولية للمعوقين
السيد جافبي غابالدون، أطباء بلا حدود (بلجيكا)
السيد جيروم ديلوري، أطباء بلا حدود (فرنسا)
السيد آلان بيير، أطباء بلا حدود (فرنسا)
السيد باتريس ريتشارد، أطباء بلا حدود (فرنسا)
الأب ثولي، أطباء بلا حدود (فرنسا)
السيدة بريندا هيكي، منظمة أوكسفام (المملكة المتحدة)

— — — — —